

## مؤشرات دولية تشاورية

بنهاية سنة 2018 خض صندوق النقد الدولي تقديره لمعدل النمو في العالم سنة 2019 الى مستوى 1.5 في المئة وهذا المستوى دون معدل تزايد السكان، في ما عدا انخفاض الولايات في اليابان والمانيا الى ما دون الواحد في المئة، وبالتالي فإن معدل تزايد الدخل الفردي والقدرة على الانفاق تدنى في غالبية البلدان في العالم.- اضافة الى توقيع انخفاض معدل النمو، كانت هنالك مخاوف كبيرة على صعيد الخلاف الجمركي بين الولايات المتحدة والصين، وتعثر موضوع خروج بريطانيا من السوق الاوروبية وعودة التلویح في كاتالونيا بالرغبة في الانفصال عن اسبانيا.- الخطر الاكبر على الاقتصاد العالمي تمثل في استمرار الاختلاف بين توجهات الرئيس الاميركي ترامب واستعدادات الصين لتبني سياسات تضر بالولايات المتحدة، ليس فقط عن سبيل تحويل مستويات المنتجات الغذائية من الولايات المتحدة بل ايضاً، اضافة الى ذلك، تقييد انتاج الشركات الاميركية في الصين ومن هذه هواتف iPhone I لشركة "آبل" وخفض انتاج وبيع سيارات "كاديلاك" وكان عدد مبيع هذه السيارات في الصين يفوق عدد مبيعاها في الولايات المتحدة .- توجه ترامب كان الى فرض رسوم جمركية بمعدل 25 في المئة على قيمة المستورادات من الصين بدل المعدل السادس أي 10 في المئة. وحسب توجهاته كان يفترض فرض رسوم 25 في المئة في الاول من تشرين الاول 2018، وما حصل ان الشركات الاميركية استوردت حاجاتها من الحديد والفلزات والادوات الالكترونية بكثافة في شهر ايلول 2018 وظهر اكبر عجز في اي شهر على حساب الميزان الجاري الاميركي وبلغ تنتجة زيادة البضائع الصينية تهربا من الضريبة المرتفعة 57 مليار دولار. شعر ترامب بخطئه فاجل فرض الرسوم الجديدة حتى 1/1/209 و من ثم شعر بخطر فرض الارتفاع وأجل رفع الرسوم حتى 3/3/2019، وبعد محادثات غير نهاية في الصين بين مبعوثين اميركيين وخبراء صينيين قرر ترامب تأخير رفع الرسوم الى أجل غير مسمى. الخطوات التراجمية لترامب وفرت للعالم فرصة تنفس، ذلك أن اقتصاد الصين بات يضاهي الاقتصاد الاميركي بتتو انتاجه، واطلق الصينيون صاروخاً الى القمر وصرف فريق الصاروخ بضعة أيام في دراسة طبقات سطح القمر واخذوا عينات لمزيد من الدراسة على الأرض. خلال سنة 2018 حققت شركة "هواوي" لتصنيع الهواتف الفالة وأنظمتها الشاشية سبقاً واضحاً على شركة "آبل" وتجاوزت مبيعاتها 100 مليار دولار. ومن المؤكد أن الاقتصاد العالمي لن يستعيد زخمه الانمائي قبل تناهم الولايات المتحدة والصين على مبادئ لضبط التجاوزات في التبادل بين البلدين والتبادل بشقيه يمثل 30 في المئة من حجم التجارة العالمية، والصين اصبحت اكبر مصدر دولياً. ويمكن توقيع حل للخلافات الجمركية بين البلدين لأن الواقع السلبي لا يصيدهما ودھما، بل يؤدي الى خسارة معدلات النمو على المستوى الدولي واحداً في المئة على الاقل و حينئذ تبدو توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل عالمي للنمو على مستوى 1.5 في المئة متقللة. اوضاع غالبية البلدان الاوروبية تبدو كائناً في حاجة ماسة الى الاستقرار. فالاقتصاد الالماني فقد زخمه، والاقتصاد الفرنسي الذي اراد الرئيس ماكرون تحفيزه واجه موجات النقمة في الشارع. ومن مظاهر هذه النقصة الشعبية رفض فروقات الدخل وفروقات الأجر بين العمال ومديري المصارف وكبار موظفي مصارف الاستثمار. وبرزت العصبيات حيال السود والمسلمين، واتهمت حركات اسلامية بالتعدي على ضرائح يهدون واجهوا الموت. وماكرون كان يحمل مشروعاً لقبول الاوروبيين بمصرف مركزي موحد، وجيش أقوى موحد، وهذا التوجهان رفضتهما غالبية الدول الاوروبية، وبالتالي فقدت فرنسا الثقل المعنوي الذي كان لها في أوروبا. قريباً من فرنسا، حكومة بريطانيا لم تحظ بدعم البرلمان لمشاركة في الانفاق مع الاتحاد الاوروبي على الانسحاب من الاتحاد، وقد بدأت تشهد انتقال مصارف غير بريطانية من لندن الى بلدان مستمرة في عضوية السوق الاوروبية ومعدلاتها الضريبية ادنى مما هي في بريطانيا وغالبية بلدان السوق، وقد توجه عدد من المصارف الى فرنسا، وعدد اكبر الى ايرلندا وعدد محدود الى المانيا. في ضوء خسارة التصدير الى اوروبا دون الاستفادة من الاعفاء من الرسوم الجمركية دفع عدداً من الشركات الاجنبية لانتاج السيارات مثل شركة "هوندا"، وقبلها شركة "نيسان"، تقادياً للخسائر، الى الانسحاب من الانتاج في بريطانيا أو تحديد تاريخ مستقبلي للانسحاب. وشركة انتاج سيارات "جاگوار" و"رینج روفر" التي تملکها مجموعة هندية خسرت حتى اواخر ايلول 3.5 مليارات جنيه، وتسعى الادارة الى تلافي الانسحاب بريطانيا من الوحدة الاوروبية يضعفها هي في المقام الاول والاتحاد الاوروبي في المقام الثاني، وقد يؤدي هذا الوضع المقلق المستمر منذ 2016 الى تراجع رئيسة حكومة بريطانيا عن الانسحاب من السوق الاوروبية المقرر موعده في آخر اذار والاستمرار في العضوية، وحينئذ تتحصر الاضرار سواء في بريطانيا او دول السوق، وأهل كاتالونيا في اسبانيا ينكفؤون عن المطالبة بالانفصال، وعسى ان تستمر بريطانيا في عضويتها. اضافة الى المشاكل المعددة، لا بد من الاشارة الى عجز ايطاليا عن التقيد بشروط ضبط عجز الموازنة وارتفاع المديونية كما تعدل الحكم في ايطاليا واصبحت نسبة الراغبين في الانسحاب من السوق الاوروبية قوية من غير ان تكون طاغية. والوضع الدبلوماسي مع فرنسا شهد تصعيدياً اعلامياً استوجب بذلك جهود كبيرة لاتفاقه. ويبقى وضع المصارف في ايطاليا في حاجة الى دعم المصرف المركزي. يبقى هنالك مظهر يتجلّى في الدول النامية ولنقل الدول العشرين الاغنى. معدلات النمو في هذه البلدان متدينة على رغم ان معدلات الفوائد منخفضة وتلك ظاهرة تناقض علم الاقتصاد لكن من يدرس وقع التوقعات السياسية على الاقتصاد يدرك ان هذه الظاهرة مستمرة لان نتائج ازمة 2008 لم تنتهي، وبدل سياسات افتتاحية لاجات الدول المتطرفة الى تأمين التمويل الكمي الانذاري لتنشيط الاقتصاد والحيولة دون افلات كبيرة لكن هذا المنهج وان من الانهيار لم يحقق تحصين الاقتصادات المعنية، واستمرار انخفاض التضخم ومعدلات الفائدة ينذر بمواجهة العالم ازمة ستكون اقسى مما شهدناه حتى تاريخه. وعسى ان نستطيع الوقوف على ارجلنا في لبنان العزيز الذي يعني قلة اهتمام المسؤولين ونسمح لانفسنا بالقول قلة معارف المسؤولين.